

الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية  
المتحدة

أحمد عبد الله المسماري

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

# الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أحمد عبد الله المسماري

بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في القانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

فبراير ٢٠٢٤

## الإقرار

بسم الله الرحمن الرحيم

إني أقر وأعترف، أن هذا البحث العلمي نتيجة جهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات فقد أشرت إلى مصدرها في هامش البحث.

التوقيع:

التاريخ: فبراير ٢٠٢٤

الاسم: أحمد عبد الله المسماري

الرقم الجامعي: ٣١٩١٠٧٢

العنوان: الإمارات العربية المتحدة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
جامعة العلوم الإسلامية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

## الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه

أجمعين.

لا يسعني في هذه المرحلة من المسيرة البحثية والعلمية، إلا إنَّ أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره على عظيم نعمته وجليل منته، وأسأله أن يبارك لي فيه، وأن يجعله عوناً لي على طاعته ومحبته ومرضاته. وإني لأتوجه بخالص شكري وتقديري وإلى دولة ماليزيا الشقيقة منارة العلم والازدهار، وإلى وطني الغالي دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، وإلى أعضاء هيئة التدريس كافة وجميع العاملين فيها.

كما أتوجه بعظيم الشكر إلى مشرفي على هذا البحث، أستاذي القدير الدكتور لقمان عبد المطلب، والدكتور عبد الحميد بن مراد لسعة الصدر، والتوجيهات والنصائح، منذ بداية البحث وحتى خرج لي النور. فجزاه الله كل خير عني، وعن طلبة العلم خير الجزاء. والشكر موصولاً إلى والدي الحبيب الغالي، وإلى والدتي الحبيبة رمز العطاء، وإلى زوجتي الغالية وأولادي وإلى إخوتي وأخواتي جميعاً الذين أهدى لهم ثمرة جهدي المتواضع هذا. وأخيراً، أسأل الله العظيم أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، موجباً للفوز بجنانه ورضوانه العظيم، والصلاة والسلام على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث أحمد عبد الله المسماري

## ABSTRAK

Kajian ini bertujuan untuk membincangkan prosedur keseksaan dalam mengurangkan jenayah kastam di Emiriah Arab Bersatu. Masalah kajian terletak pada kurangnya kejelasan Undang-undang Kastam Bersatu akibat daripada pelaksanaan Undang-undang Kastam Bersatu di kalangan negara-negara Teluk baru-baru ini. Untuk tahun (2022), kerana banyak teks undang-undang yang berkaitan dengan Undang-undang Kastam Bersatu memerlukan penjelasan, yang boleh menyebabkan jurang lebih lanjut dalam Kod Kastam Seragam; Yang boleh menyebabkan jenayah kastam berlaku di Emiriah Arab Bersatu. Kepentingan kajian itu diserlahkan dalam memberi penjelasan mengenai prosedur keseksaan untuk mengurangkan jenayah kastam di Emiriah Arab Bersatu, melalui penjelasan dan tafsiran undang-undang kastam bersatu di Emiriah Arab Bersatu. Kajian itu mengikuti pendekatan analisis deskriptif untuk menerangkan dan menganalisis prosedur jenayah untuk mengurangkan jenayah kastam, serta menganalisis undang-undang kastam bersatu yang digunakan di kalangan negara-negara Teluk. Kajian ini juga mengikut pendekatan kualitatif dalam mengenal pasti faktor, punca, motif, dan pembolehubah dalaman dan luaran yang mendorong pengurangan jenayah kastam di Emiriah Arab Bersatu, manakala pendekatan kualitatif digunakan untuk menjelaskan prosedur keseksaan di Emiriah Arab Bersatu. . Kajian itu juga menyentuh beberapa keputusan kehakiman untuk banyak jenayah kastam yang berlaku di Emiriah Arab Bersatu. Kajian ini mencapai banyak keputusan, antaranya: Pegawai polis kehakiman mempunyai banyak kuasa yang dinikmatinya untuk mengurangkan jenayah kastam di Emiriah Arab Bersatu. Hasil kajian juga menunjukkan terdapat banyak agensi yang mengambil bahagian secara langsung untuk membantu pegawai polis kehakiman dalam mengambil prosedur jenayah. Kajian itu mencadangkan keperluan bekerja untuk merumuskan semula undang-undang kastam bersatu dengan ketara untuk menjelaskan jenayah kastam dan hukuman yang sesuai untuknya. Piawaian khas juga mesti ditetapkan untuk mengurangkan jenayah kastam di kalangan negara-negara Teluk. Kajian itu dengan jelas mendedahkan prosedur diikuti yang dikenakan oleh undang-undang kastam bersatu yang digunakan di kalangan negara-negara Teluk.

## الملخص

هدفت الدراسة مناقشة الإجراءات الجزائية في الحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتكمن إشكالية الدراسة، في عدم وضوح قانون الجمارك الموحد نتيجة حداثة تطبيق قانون الجمارك الموحد بين الدول الخليجية لعام (٢٠٢٢)، حيث أن العديد من النصوص القانونية الخاصة بقانون الجمارك الموحد بحاجة إلى تفسير، الأمر الذي قد يسبب المزيد من الثغرات في قانون الجمارك الموحد؛ مما قد يسبب حدوث الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على إيضاح الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال إيضاح وتفسير قانون الجمارك الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية، وكذلك تحليل قانون الجمارك الموحد المطبق بين الدول الخليجية. كما اتبعت الدراسة المنهج النوعي في التعرف على العوامل والأسباب والدوافع والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تدفع إلى الحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حين تم استخدام المنهج النوعي لتوضيح الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أن الدراسة قد تطرقت إلى بعض الأحكام القضائية للعديد من الجرائم الجمركية التي حدثت في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إن مأمور الضبط القضائي له العديد من الصلاحيات التي يتمتع بها في سبيل الحد من الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أوضحت النتائج أن هناك العديد من الأجهزة تشترك بشكل مباشر لمعاونة مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراءات الجزائية، ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إعادة صياغة قانون الجمارك الموحد بشكل كبير وذلك لإيضاح الجريمة الجمركية والعقوبة الملائمة لها، كما يجب وضع معايير خاصة للحد من الجريمة الجمركية بين الدول الخليجية. ولقد كشفت الدراسة عن الإجراءات المتبعة التي يفرضها قانون الجمارك الموحد المطبق بين الدول الخليجية بوضوح.

## ABSTRACT

The study aimed to discuss the penal procedures in reducing customs crime in the United Arab Emirates. The problem of the study lies in the lack of clarity of the Unified Customs Law as a result of the recent implementation of the Unified Customs Law among the Gulf countries for the year (2022), as many of the legal texts related to the Unified Customs Law Needs explanation, which may cause further gaps in the Uniform Customs Code; Which may cause customs crime to occur in the United Arab Emirates. The importance of the study is highlighted in shedding light on clarifying the penal procedures to reduce customs crime in the United Arab Emirates, through clarifying and interpreting the unified customs law in the United Arab Emirates. The study followed the descriptive analytical approach to describe and analyze the criminal procedures to reduce customs crime, as well as analyze the unified customs law applied among the Gulf countries. The study also followed the qualitative approach in identifying the factors, causes, motives, and internal and external variables that drive the reduction of customs crime in the United Arab Emirates, while the qualitative approach was used to clarify the penal procedures in the United Arab Emirates. The study also touched on some judicial rulings for many customs crimes that occurred in the United Arab Emirates. The study reached many results, including: The judicial police officer has many powers that he enjoys in order to reduce customs crime in the United Arab Emirates. The results also showed that there are many agencies that participate directly to assist the judicial police officer in taking criminal procedures. The study recommended the necessity of working to significantly reformulate the unified customs law in order to clarify customs crime and the appropriate punishment for it. Special standards must also be set to reduce customs crime among the Gulf countries. The study clearly revealed the followed procedures imposed by the unified customs law applied among the Gulf countries.

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الإقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	ABSTRAK
د	الملخص
هـ	ABSTRACT
و	فهرس المحتويات
ك	قائمة الملاحق
	الفصل الأول: المقدمة
١	١,١ التمهييد
٢	١,٢ خلفية الدراسة
٤	١,٣ مشكلة الدراسة
٥	١,٤ أسئلة الدراسة
٥	١,٥ أهداف الدراسة
٦	١,٦ أهمية الدراسة
٦	١,٦,١ الأهمية النظرية
٧	١,٦,٢ الأهمية العملية (التطبيقية)
٧	١,٧ حدود الدراسة
٨	١,٨ منهجية الدراسة
٨	١,٩ مصطلحات الدراسة
٩	١,٩,١ الجريمة الجمركية
٩	١,٩,٢ الإجراءات الجزائية
٩	١,١٠ الدراسات السابقة
١٩	١,١١ التعقيب على الدراسات السابقة
١٩	١,١١,١ أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

٢٠	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	١,١١,٢
٢١	أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	١,١١,٣
٢١	ما يميز الدراسة الحالية عن تلك الدراسات	١,١١,٤
٢١	هيكل الدراسة	١,١٢
٢٢	خلاصة الفصل الأول	١,١٣

## الفصل الثاني: ماهية الجريمة الجمركية والنصوص القانونية لمواجهتها

٢٤	مقدمة الفصل	٢,١
٢٤	المبحث الأول: توصيف الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢
٢٤	تمهيد	٢,٢,١
٢٥	المطلب الأول- مفهوم الجريمة الجمركية	٢,٢,١,١
٢٧	المطلب الثاني: أركان الجريمة الجمركية ومقوماتها بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢,٢
٢٨	أولاً- الركن التشريعي للجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢,٢,١
٢٨	ثانياً- الركن المادي للجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٢,٢,٢
٢٩	ثالثاً- الركن المعنوي للجريمة الجمركية:	٢,٢,٢,٣
٣٠	مقومات الجريمة الجمركية	٢,٣
٣١	المبحث الثاني: الجريمة الجمركية في القانون بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٤
٣١	تمهيد	٢,٤,١
٣٢	المطلب الأول: معاينة ومتابعة الجريمة الجمركية بدولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٤,٢
٣٢	معاينة الجريمة الجمركية	٢,٤,٢,١
٣٦	متابعة الجريمة الجمركية	٢,٤,٢,٢
٣٧	المطلب الثاني: إثبات ارتكاب الجريمة الجمركية	٢,٤,٣
٣٨	الأسس القانونية لإثبات الجريمة الجمركية	٢,٤,٣,١
٤٣	إثبات الجريمة الجمركية	٢,٤,٣,٢
٤٧	مراحل التحقق من إثبات الجريمة الجمركية	٢,٤,٣,٣
٤٩	خلاصة الفصل الثاني	٢,٥

## الفصل الثالث: الإجراءات الجزائية في دولة الإمارات العربية المتحدة

٥٠	مقدمة الفصل	٣,١
----	-------------	-----

	المبحث الأول: دور مأمور الضبط القضائي في الجرائم الجمركية بدولة الإمارات العربية	٣,٢
٥١	المتحدة	
٥١	تمهيد	٣,٢,١
	المطلب الأول: اختصاصات وإجراءات مأمور الضبط القضائي بشأن اكتشاف الجرائم	٣,٢,٢
٥١	الجمركية	
٥١	مفهوم الإجراءات الجزائية	٣,٢,٢,١
٥٣	اختصاصات مأمور الضبط القضائي	٣,٢,٢,٢
٥٤	إجراءات مأمور الضبط القضائي	٣,٢,٢,٣
	أولاً: القيام بالانتقال ومعاينة الجريمة الجمركية والمحافظة على آثار ارتكاب الجريمة	٣,٢,٢,٣,١
٥٤	الجمركية	
٥٦	ثانياً: القيام بتحرير محضر رسمي يتم فيه إثبات ارتكاب الجريمة الجمركية	٣,٢,٢,٣,٢
٥٦	ثالثاً: سماع أقوال الشهود والمزيد من الإيضاحات بشأن الجريمة الجمركية	٣,٢,٢,٣,٣
٥٧	رابعاً: سماع أقوال المتهمين	٣,٢,٢,٣,٤
٥٧	خامساً: منع الحضور من مغادرة محل الواقعة	٣,٢,٢,٣,٥
	سادساً: صلاحيات استدعاء الشهود أو من يمكنه أن يفيد بخصوص الجريمة	٣,٢,٢,٣,٦
٥٨	الجمركية	
٥٨	المطلب الثاني: التفتيش في الجرائم الجمركية	٣,٢,٣
٦٠	المطلب الثالث: القبض على مرتكبي الجرائم الجمركية	٣,٢,٤
	المبحث الثاني: التطبيقات الميدانية الوقائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية	٣,٣
٦٢	المتحدة	
٦٢	تمهيد	٣,٣,١
٦٣	المطلب الأول: الإجراءات الرسمية للوقاية من الجرائم الجمركية والتصدي لها	٣,٣,٢
٦٣	تمهيد	٣,٣,٢,١
٦٤	إجراءات كشف الجرائم الجمركية ومرتكبيها	٣,٣,٢,٢
٦٤	أولاً: الكشف الأمني على الجرائم الجمركية	٣,٣,٢,٢,١
٦٦	ثانياً: قيام السلطة التنفيذية بالبحث والتحري	٣,٣,٢,٢,٢
٦٧	ثالثاً: إحكام الرقابة على المنافذ الحدودية	٣,٣,٢,٢,٣
٦٩	إجراءات الحد من الجرائم الجمركية	٣,٣,٢,٣

٧٣	المبحث الثالث: جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مكافحة الجرائم الجمركية	٣,٤
٧٣	تمهيد	٣,٤,١
	المطلب الأول: موقف دولة الإمارات من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لمكافحة الجرائم الجمركية	٣,٤,١,١
٧٣	المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية للحد من الجرائم الجمركية:	٣,٤,١,٢
٧٥	أولاً/ اتفاقية نيروبي ١٩٧٧	٣,٤,١,٢,١
٧٦	ثانياً/ اتفاقية كيوتو	٣,٤,١,٢,٢
٧٧	ثالثاً/ اتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي	٣,٤,١,٢,٣
٧٩	المطلب الثالث: جهود السلطة التنفيذية في الحد من الجرائم الجمركية	٣,٤,٢
٨٠	دراسة حالة الطعن رقم (٤٩٨) نموذجاً	٣,٤,٢,١
٨٣	رأي المحكمة	٣,٤,٢,١,١
٨٦	المبحث الرابع: الإسهامات القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٥
٨٦	تمهيد	٣,٥,١
٨٧	المطلب الأول: إسهامات خليجية	٣,٥,٢
٨٩	المطلب الثاني: اتفاقية التبادل التجاري من الدول العربية	٣,٥,٣
٩١	المطلب الثالث: نتائج المقابلات	٣,٥,٤
٩٥	خلاصة الفصل الثالث	٣,٦
	<b>الفصل الرابع: ضمانات الإجراءات التي يتخذها مأمور الضبط القضائي بشأن الجرائم الجمركية</b>	
٩٧	تمهيد	٤,١
٩٧	المبحث الأول: قاعدة أن الأصل في الإنسان البراءة وثبوت صفة المتهم	٤,٢
١٠٠	المبحث الثاني: ثبوتية صفة المتهمين وشروطها في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي	٤,٣
١٠٣	المبحث الثالث: حق المتهم في الصمت وإثبات الاتهام	٤,٤
	المبحث الرابع: ضمانات إثبات الاتهام وحق المتهمين في القانون الإماراتي والشريعة الإسلامية	٤,٥
١٠٥	تمهيد	٤,٥,١
١٠٥	المطلب الأول: ضمانات إثبات الاتهام في القانون الإماراتي والشريعة الإسلامية	٤,٥,٢
١٠٥	ضمانات إثبات الاتهام في القانون الإماراتي:	٤,٥,٢,١

١٠٧	ضمانات إثبات الاتهام في العصور القديمة والشريعة الإسلامية	٤,٥,٢,٢
	المطلب الثاني: ضمانات توكيل المتهمين هيئة للدفاع عنهم أمام السلطة القضائية	٤,٥,٣
١٠٨	والتنفيذية	
١٠٨	ضمانات الاستعانة بهيئة الدفاع عن المتهمين في القانون الإماراتي	٤,٥,٣,١
١٠٩	ضمانات الاستعانة بهيئة الدفاع عن المتهمين في التشريعات المختلفة	٤,٥,٣,٢
١١٠	ضمانات الاستعانة بهيئة الدفاع عن المتهمين في الشريعة الإسلامية	٤,٥,٤
١١٢	خلاصة الفصل الرابع	٤,٦
<b>الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات</b>		
١١٣	تمهيد	٥,١
١١٣	الخاتمة	٥,٢
١١٤	النتائج	٥,٣
١١٧	مساهمات الدراسة	٥,٤
١١٨	التوصيات	٥,٥
١١٩	التوصيات للدراسات المستقبلية	٥,٦
١٢٠	قائمة المصادر والمراجع	
١٢٤	الملاحق	

## قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
١٢٤	الملحق أ: أسئلة المقابلات لأثبات مشكلة الدراسة
١٢٥	الملحق ب: مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون الإجراءات الجزائية
١٢٦	الملحق ج: مرسوم بقانون اتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠٢١ بإصدار قانون الجرائم والعقوبات

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA  
جامعة العلوم الإسلامية  
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA